

البنوك هي روح الاقتصاد وحصنه وسلامته

■ **سعر فائدة**
■ **الاقراض ظل**
■ **منافسا رغم**
■ **زيادة الفائدة**
■ **على أدوات**
■ **الدين**

■ **القطاع**
■ **المصري المتطور**
■ **ضرورة لتحقيق**
■ **النمو**
■ **الاقتصادي**
■ **المستدام**

التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. ولا شك ان ذلك مهم جدا من أجل التأكد من كفاءة عمل الجهاز المصرفي والتأكد من ان مستوى مخاطر الائتمان وسوق العمليات تقع ضمن ما هو مقبول، إضافة الى التأكد من ان البنوك تلتزم بالانظمة والقوانين.

* هناك من يدعي ان جمعية البنوك تهدف الى تعزيز الاحتكار للبنوك فما هي الغاية من وجود الجمعية؟

- بداية لا يمكن الحديث عن احتكار في سوق يضم "23" بنكا لها "450" فرعاً تتنافس بشدة على استقطاب العملاء وعلى سبيل المثال "يبلغ عدد البنوك في السعودية 9 بنوك مع ان ناتجها القومي الاجمالي "250" مليار دولار ومعدل دخل الفرد فيها "11" ألف دولار بينما حجم الاقتصاد الاردني "12" مليار دولار وهذا يعني ان وجود هذا العدد الكبير من البنوك في هذه السوق الصغيرة يوفر منافسة شديدة ولا يمكن ان يؤدي الى اية سياسات احتكارية.

ونحن جمعية فنية تهدف الى الارتقاء بالخدمة المصرفية وتطوير انظمة العمل والتشريعات التي تحكم عمل البنوك، كما نعمل على تنسيق التعاون بينها كذلك نحاول ان نوضح للجمهور مفهوم الخدمات المصرفية المتاحة وكيفية الاستفادة منها كما نعمل على تعزيز ونشر الثقافة والوعي المصرفي في كافة اوساط المجتمع وعقد الندوات والدورات التي من شأنها تعزيز كفاءة وقدرات الكوادر المصرفية وكذلك لقاء الضوء على دور البنوك ومساهمتها الايجابية في الحياة الاقتصادية.

معدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الائتمان الكلي الذي بلغ في الاردن 94 بالمئة مقارنة مع 65 بالمئة في البلدان العربية الأخرى أما ائتمان القطاع الخاص مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي "اذ" فقد بلغ في الأردن 77 بالمئة مقابل 39.5 بالمئة في البلدان الأخرى.

وفيما يتعلق بأجمالي الودائع منسوبا الى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ في الاردن 153 بالمئة مقارنة مع 60 بالمئة في الدول العربية الأخرى.

أما موجودات القطاع المصرفي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 246 بالمئة مقارنة مع 91 بالمئة في البلدان العربية الأخرى.

أما المقارنة من منظور أكثر تفصيلا وبالمقارنة مع دول محددة فإننا نجد ان موجودات البنوك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الأردن بلغت 246 بالمئة مقابل 375 بالمئة في سنغافورة و370 بالمئة في ايرلندا و360 بالمئة في لبنان و86 بالمئة في مصر.

ومن حيث الودائع منسوبة الى الناتج المحلي الإجمالي فإنها في الأردن تشكل 153 بالمئة مقابل 126 بالمئة في سنغافورة و294 بالمئة في لبنان و60 بالمئة في مصر وفيما يتعلق بالقروض بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت في الأردن 106 بالمئة مقابل 111 بالمئة في سنغافورة و155 بالمئة في ايرلندا و77 بالمئة في لبنان و23 بالمئة في مصر.

◆ **لماذا تحاط الصناعة المصرفية برقابة مشددة من قبل البنك المركزي وعدد من الجهات والهيئات الأخرى؟**

- تعتبر البنوك من أهم المؤسسات الاقتصادية وتقوم بدور مهم كمصدر لتمويل الاقتصاد وهي تتعامل باموال المودعين، لذلك فان سلامة البنوك مهمة لصحة وسلامة الاقتصاد لان ذلك يحمي مدخرات المجتمع ومن هنا تأتي ضرورة الرقابة على مؤسسات الجهاز المصرفي، وهي تخضع لرقابة مباشرة من البنك المركزي للتأكد من سلامة الاوضاع المالية والادارية للبنوك. وهذه الرقابة تشمل العديد من الامور من بينها تحديد سقف الائتمان وكميته وعلاقته برأس المال للبعد عن التركيز وتوزيع المخاطر والبعد عن التأثير على القرارات الائتمانية.

وكأمثلة على ذلك فان اقصى حد للائتمان يجب ان لا يزيد على 8 أضعاف رأس المال واقصى حد للائتمان للعميل الواحد يجب ان لا يتجاوز 25 بالمئة من رأس المال للعميل وذوي الصلة به يجب ان لا يزيد على 40 بالمئة من رأس المال والائتمان للطرف ذوي العلاقة جميعا يجب ان لا يزيد على 50 بالمئة من رأس المال وكذلك فان الائتمان لعضو مجلس الإدارة منفردا يجب ان لا يزيد على 5 بالمئة من رأس المال ولعضو مجلس الإدارة وذوي الصلة به لا يزيد على 10 بالمئة من رأس المال ولاعضاء مجلس الإدارة مجتمعين 25 بالمئة من رأس المال.

أما الائتمان لاعضاء مجلس الإدارة وذوي الصلة بهم فيجب ان لا يزيد على 50 بالمئة من رأس المال فيما يجب ان لا يزيد الحد الاقصى للتسهيلات الممنوحة لأكبر 10 عملاء على 35 بالمئة من اجمالي التسهيلات.

والى جانب ذلك الشكل من الرقابة فان

البنوك تخضع لاحكام قانون البنوك،

وقانون الشركات، ومتطلبات

الافصاح المالي التي يطلبها

السوق المالي، وهيئة

الاوراق المالية،

وتخضع كذلك

لرقابة المدققين

الخارجيين

ولجنة

◆ **كيف يمكن للجهاز المصرفي ان يكون فعالا في تحريك النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو؟**

- ان النظام المصرفي المتطور متطلب اساسي لتحقيق النمو الاقتصادي وهذا رأي الغالبية من الاقتصاديين ولكن ليستمر الجهاز المصرفي في تطوره ونجاحه فانه يحتاج الى مناخ عمل عام ايجابي يساعد على الابداع والتطور، كما يحتاج الى منظومة قوانين تسهل العمليات المصرفية وتساعد على تطويرها، وقوانين اخرى تحمي الحقوق وتسهل تحصيلها، إضافة الى حاجته الى نظرة تقدير للنجاح ولمن يحققه، واستجابة سريعة من صانعي السياسات للمستجدات التي تطرأ على الصعيد الاقتصادي والمصرفي، كما ان القطاع المصرفي المتطور يحتاج الى نظام ضريبي عادل ويساوي بين المكلفين.

ومن هنا يمكننا القول ان توفر بعض هذه المتطلبات بالنسبة للجهاز المصرفي في الاردن مكن البنوك الاردنية من الاسهام بفعالية في حركة الاقتصاد.

◆ **هل تعتقدون ان المصارف تقوم بالدور المطلوب منها في الاقتصاد؟**

- استطيع القول وبكل فخر ان البنوك تقوم بدورها على اكمل وجه وتدل على ذلك كل المؤشرات الرقمية للقطاع المصرفي.

اذ يقاس نجاح البنوك في دورها الاقتصادي من خلال مدى ايسال الخدمة للمواطنين حيث هناك فرع لكل 12 الف مواطن وكذلك النجاح في تجميع المدخرات التي وصلت الى 153 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي والنجاح في تقديم الائتمان الذي وصل الى 87 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي وتوجيه الائتمان نحو القطاع الخاص وحصيلة هذه المساهمة الفعالة هي تحقيق النمو الاقتصادي الذي نعيش نتائجه الايجابية بشكل واضح في العامين الاخيرين.

◆ **الا تعتقدون ان البنوك تبالغ في استيفاء الفوائد؟**

- هذه مقولة يتناقضها البعض من دون الاستناد الى معطيات حقيقية والدليل على ذلك هو ان الزيادات الاخيرة التي ادخلها البنك المركزي على سعر فائدة نافذة الابداع لليلة واحدة من 2 بالمئة الى 3.5 بالمئة منذ شهر 11/2004 لم تنعكس على سعر فائدة الاقراض التي بقيت منافسة وبنفس المستويات القديمة تقريبا كما يتضح من الارقام الواردة في نشرة البنك المركزي.

وبالنظر الى تطور اسعار الفائدة على التسهيلات ما بين نهاية العام الماضي 2004 وحتى نهاية تموز 2005 نجد انها كانت على التسهيلات المخضومة 8.96 بالمئة فاصبحت 8.43 بالمئة وعلى القروض والسلف كانت 7.59 بالمئة وظلت عند حدود 7.5 بالمئة أما على حسابات الجاري مدين فقد هبطت من 8.81 بالمئة الى 8.37 بالمئة اما سعر الفائدة الفعلي فقد ارتفع من 6% في نهاية 2004 الى 6.5 بالمئة في نهاية شهر تموز 2005.

وفيما يتعلق باسعار الفائدة على ادوات الدين فان سعر اعادة الخصم ارتفع من 3.75 بالمئة الى 4.75 بالمئة وسعر فائدة "الريبو" ارتفع من 4.75 بالمئة الى 5.75 بالمئة وسعر فائدة نافذة الابداع ارتفع من 2.25 بالمئة الى 3.25 بالمئة أما سعر الفائدة على السندات "ت" لمدة ثلاثة شهور فقد ارتفع من 2.85 بالمئة الى 4.7 بالمئة في نهاية تموز الماضي.

وحول اسعار الفائدة على الودائع فان الارقام تشير الى ان سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب كان 0.36 بالمئة في نهاية العام الماضي وأصبح 0.39 بالمئة في نهاية تموز الماضي.

أما الفائدة على ودائع التوفير فقد تحركت من 0.74 بالمئة الى 0.75 بالمئة وعلى الودائع لاجل 3 شهور ارتفعت من 2.85 بالمئة الى 4.7 بالمئة.

وهذه الارقام تؤكد انه رغم قيام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على ادوات الدين عدة مرات الا أن ذلك لم ينعكس على اسعار الفائدة على التسهيلات والودائع.

كيف ترى اداء المصارف الأردنية بالمقارنة مع اداء المصارف في بعض الدول العربية والأجنبية؟

ان هناك مجموعة من المعايير والمقاييس التي تستخدم في الحكم على اداء أي جهاز مصرفي وهي تتعلق بالائتمان والودائع والموجودات، وهنا لا بد ان أشير الى ان بعض البنوك الأردنية حصلت على تصنيفات متقدمة من قبل بعض المؤسسات العالمية المتخصصة بذلك.

وبالعودة الى معايير تقييم الاداء ومنها

